الشرق الاقتصادي

الأحد 13 المحرم 1448 هـ 28 يونيو 2026 م - العدد 13792

www.al-sharq.com alsharq@al-sharq.com

بنك لشا يستحوذ على شركة «AA4+»

❖ الدوحة - الشرق

أعلن بنك لشا عن استكماله بنجاح لعملية الاستحواذ على كامل رأس المال المصدر لشركة ("AA4+")، وهي شركة متخصصة في تأجير الطائرات ومؤسسة في غيرنزي ومدرجة في بورصة لندن. وقد تم تنفيذ الصفقة بسعر 73 بنساً للسهم الواحد من أسهم AA4+، بما يعكس قيمة حقوق ملكية إجمالية تُقدَّر بحوالي 190 مليون جنيه إسترليني.

اقتصاد قطر نجح في تحويل الأزمات إلى فرص وتعزيزها كمركز إقليمي للتجارة

انخفاض الدين العام يؤسس لمرحلة جديدة من النمو المستدام

❖ حسين عرقاب

أكد موقع « consultancy » المختص في تحليل البيانات المالية مواصلة قطر إثبات قدرتها الاستثنائية على تعزيز الاستقرار وتحويل الأزمات إلى فرص استراتيجية تدعم مسيرة التنمية المستدامة، في وقت تشهد فيه المنطقة والعالم تحديات جيوسياسية واقتصادية متلاحقة، فبدلا من الاكتفاء بسياسات الاستجابة للمتغيرات الطارئة، تمضي الدوحة بخطى ثابتة نحو بناء نموذج اقتصادي أكثر مرونة وقدرة على التكيف، يرتكز على التنويع والابتكار والاستثمار طويل الأجل. وبين التقرير أن المؤشرات الاقتصادية الأخيرة أن الاقتصاد القطري لا يواجه التحديات فحسب، بل يخرج منها أكثر قوة وصلابة، حيث نجحت الدولة في تعزيز متانة أوضاعها المالية، بتمكنها من خفض الدين العام إلى نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2025 مقارنة بـ45% في عام 2023، وهو ما يعكس حكمة السياسات المالية للدولة، والانضباط في إدارة الموارد العامة، ويمنح الاقتصاد الوطني مساحة أوسع لمواصلة الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية ودعم النمو المستقبلي. وأضاف التقرير أن القطاع المصرفي يشكل أحد أبرز مظاهر القوة الاقتصادية في قطر، إذ يتمتع بمستويات عالية من السيولة والاستقرار مدعومة بقاعدة ودائع محلية قوية، وتشير البيانات إلى أن الودائع المجمعة من القطاعين العام والخاص تمثل أكثر من 70% من إجمالي الودائع المصرفية، ما يوفر شبكة أمان قوية للنظام المالي ويعزز قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية ودعم النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته.

التجارة والخدمات

أما في قطاع التجارة والخدمات اللوجستية، فأثبتت قطر خلال الأعوام الأخيرة حسب تقرير « consultancy » فعالية رؤيتها الاستراتيجية في تعزيز أمن سلاسل الإمداد وتقليل الاعتماد على المسارات التقليدية، وقد ساهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والموانئ والمناطق الحرة في بناء منظومة تجارية متطورة تتمتع بمرونة عالية في مواجهة التقلبات الإقليمية والعالمية. كما نجحت الشركات القطرية في تسريع التحول الرقمي وتبني حلول الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية، ما ساعد على رفع الكفاءة التشغيلية وضمان استمرارية الأعمال حتى في أصعب الظروف، ما يدعم دور قطر كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقدراتها التشغيلية المتقدمة.

قوة صناعية

وفي الوقت ذاته، تستمر الدولة في ترسيخ مكانتها كقوة صناعية مؤثرة في المنطقة، خاصة في قطاعات الألمنيوم والبتروكيماويات والصناعات التحويلية، ومع توقعات بزيادة الطلب على مواد البناء ومستلزمات إعادة الإعمار في المنطقة خلال السنوات المقبلة، تبدو الشركات القطرية في موقع مثالي للاستفادة من هذه الفرص وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي. وأشار التقرير إلى تنفيذ قطر لخطط طموحة لتنويع مصادر الطاقة، من خلال الاستثمار في مشاريع الهيدروجين والطاقة المتجددة إلى جانب الحفاظ على مكانتها الرائدة في قطاع الغاز الطبيعي المسال، مبينا بأن التوجه يندرج في مساعي تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التقلبات في أسواق الطاقة العالمية، كما ينسجم مع التحولات الدولية نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات وأكثر استدامة.

دور السياحة

وشدد التقرير على دور الاقتصاد القطري في تقوية الاقتصاد القطري، وهو الذي تحول خلال العقد الأخير إلى أحد أهم روافد التنويع الاقتصادي، فمن خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية السياحية واستضافة الفعاليات العالمية الكبرى، نجحت قطر في الانتقال من سوق سياحية تعتمد بشكل رئيسي على المنطقة إلى وجهة عالمية تتمتع بقدرة تنافسية عالية، ويتوقع أن تسهم سياحة الأعمال والمؤتمرات والسياحة الطبية في دفع مرحلة جديدة من النمو خلال السنوات المقبلة، مستفيدة من السمعة الدولية التي اكتسبتها الدولة وقدرتها على تنظيم واستضافة الأحداث الكبرى. ونوه التقرير في الأخير بأن التجربة القطرية خلال السنوات الماضية تؤكد أن الرؤية الاستراتيجية والاستثمار في المرونة الاقتصادية أصبحا من أهم عوامل النجاح في عالم سريع التغير، فبينما تنشغل العديد من الاقتصادات بإدارة الأزمات، تعمل قطر على إعادة تصميم منظومتها الاقتصادية لتكون أكثر قدرة على التكيف والاستدامة.

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة بلدنا ش.م.ع.ق

يتشرف مجلس إدارة شركة بلدنا ش.م.ع.ق (" الشركة") بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة المقرر عقده في تمام الساعة 05:00 مساءً يوم الأحد الموافق 19 يوليو 2026م. حيث سيعقد الاجتماع عبر تطبيق Zoom، أحد وسائل الاتصال الحديثة، عبر الرابط الذي سيتم مشاركته من قبل مسؤول شؤون المساهمين.

وسيتم تأجيل هذا الاجتماع إلى الموعد الاحتياطي، وذلك يوم الأربعاء الموافق 22 يوليو 2026م، بنفس المكان والآلية في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني لصحة اجتماع الجمعية العامة غير العادية الأساسي.

وذلك للنظر في جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

1. النظر في المضي قدمًا باستئناف إجراءات زيادة رأس مال الشركة السابق اعتمادها من الجمعية العامة غير العادية، والموافقة على تعديل قيمة الزيادة وعدد الأسهم محل الطرح، بحيث تتم زيادة رأس مال الشركة من 2,143,984,962 ريال قطري إلى 2,679,981,202 ريال قطري، وذلك عن طريق إصدار وطرح 535,996,240 سهمًا عاديًا جديدًا، بما يمثل نسبة 25% من رأس المال المدفوع الحالي للشركة، مع منح أولوية الاكتتاب للمساهمين المؤهلين المقيدين في سجل المساهمين لدى شركة إيداع بنهاية جلسة تداول يوم 27 يوليو 2026م، ولحاملي حقوق الاكتتاب، بسعر إصدار قدره 1.01 ريال قطري للسهم الواحد، يتكون من قيمة اسمية قدرها 1.00 ريال قطري مضافًا إليها 0.01 ريال قطري كعلاوة/مصاريف إصدار، وذلك بعد الحصول على الموافقات المطلوبة وفقًا للأنظمة والقوانين المعمول بها.
2. النظر في آلية تداول حقوق أولوية الاكتتاب الممنوحة للمساهمين المؤهلين، والموافقة على طرح الأسهم غير المكتتب بها بالسوق المالي بحسب الإجراءات المتبعة لدى جهات الاختصاص، بعد الحصول على الموافقات المطلوبة بحسب الأنظمة والقوانين المعمول بها.
3. تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة و/او العضو المنتدب مجتمعين او منفردين بتحديد موعد طرح الأسهم الغير مكتتب فيها للاكتتاب، على الا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية. كذلك الحق في التصرف في كسور الأسهم الناتجة عن عملية الاكتتاب. واتخاذ جميع إجراءات اللازمة لزيادة رأس المال واصدار الأسهم.
4. الموافقة على تعديل احكام المادة 6 من احكام النظام الأساسي والمتعلقة برأس مال الشركة، عقب استكمال زيادة رأس المال.

ملاحظات:

- تعتبر هذه الدعوة بمثابة إعلان قانوني لجميع المساهمين، وتم نشر تلك الدعوة على الموقع الالكتروني للشركة وبورصة قطر، وعن طريق النشر في الصحف اليومية وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته.
- يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بالمشاركة بالاجتماع التواصل مع مسؤول شؤون المساهمين السيد/ سميث كانديارشجي، على الهاتف رقم 50272948 او عبر البريد الالكتروني ir@baladna.com وذلك قبل موعد الاجتماع المحدد بساعة واحدة على الأقل لمشاركة رابط الاجتماع، وتنظيم كشوف الحضور وعدد الأسهم التي يحملها كل منهم.
- في حالة تعذر الحضور او المشاركة شخصياً، يجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة، بشرط أن يكون الوكيل مساهماً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن 5% من أسهم الشركة (107,199,248 سهم) كحد أقصى. (لطباعة نسخة من نموذج التوكيل يرجى زيارة الموقع الالكتروني للشركة https://baladna.com/ar)
- لا يجوز توكيل أكثر من شخص، كما لا يجوز توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة.
- في حال كان الموكل فرداً يجب توقيع قسيمة التوكيل وإرفاق صورة عن البطاقة الشخصية للموكل يظهر فيها توقيعه.
- على ممثلي الشركات/المؤسسات إحضار كتاب يفيد تفويضهم لحضور اجتماع الجمعية العامة للشركة، وتمثيل تلك الشركات/المؤسسات في هذا الاجتماع بالإضافة للسجل التجاري للشركة والبطاقة الشخصية للمفوض بالتوقيع الذي وقع التفويض.
- أي كشط أو تغيير في قسيمة التوكيل من قبل المساهم يجعلها لاغية.
- في حال عدم اكتمال النصاب القانوني لصحة اجتماع الجمعية العامة يؤجل الاجتماع إلى الموعد الاحتياطي المقرر في 22 يوليو 2026م، بنفس التوقيت والآلية.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مسؤول شؤون المساهمين السيد/ سميث كانديارشجي، على الهاتف رقم 50272948 او عبر البريد الالكتروني ir@baladna.com

محمد معتز محمد رسلان الخياط
رئيس مجلس الإدارة

www.baladna.com
SCAN ME

محافظ المركزي يستعرض التعاون مع الصين بالمجالات المصرفية

❖ الدوحة - الشرق

اجتمع سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، مع سعادة السيد بان قونغ شنغ محافظ بنك الشعب الصيني، وذلك على هامش الاجتماع السنوي السادس والتسعين لبنك التسويات الدولية، والذي يُعقد في مدينة بازل السويسرية يومي 27 و28 يونيو 2026.

جرى خلال الاجتماع استعراض أبرز علاقات التعاون الثنائية بين البلدين في المجالات المالية والمصرفية وسبل تعزيزها.

قطر تشارك في قمة «باكس سيليكا» بواشنطن.. وزير الدولة للتجارة الخارجية:

تعاون قطري - أمريكي بالتكنولوجيا المتقدمة وسلاسل الإمداد

❖ الدوحة - الشرق

شارك سعادة الدكتور أحمد بن محمد السيد، وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية، في أعمال قمة «باكس سيليكا»، التي عُقدت خلال الفترة من 23 إلى 25 يونيو 2026 في العاصمة الأمريكية واشنطن. وشهدت القمة مشاركة الدول الأعضاء في مبادرة «باكس سيليكا»، حيث خُصص اليوم الأول لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالصناعة والشركات، فيما ركز اليوم الثاني على الموضوعات الحكومية وسبل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وخلال مشاركته في القمة، وقع سعادة وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية على البيان المشترك بشأن فرص الذكاء الاصطناعي بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية، والذي يُعد ملحقًا لإعلان «باكس سيليكا» الموقع في شهر يناير من العام الجاري.

وقال سعادته : تشرفت بقيادة وفد الدولة المشارك في قمة «باكس سيليكا» في واشنطن ممثّلًا لدولة قطر، حيث وقّعتُ البيان المشترك مع الولايات المتحدة بشأن فرص الذكاء الاصطناعي، بما يعزّز التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وسلاسل الإمداد، ويدعم بناء شراكات استراتيجية تخدم المصالح المشتركة.

وعلى هامش مشاركته في القمة، عقد سعادته سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عدد من كبار المسؤولين

■ د. أحمد السيد خلال القمة

المشاركين، حيث اجتمع مع سعادة السيد جاسلان ماداييف، نائب رئيس الوزراء ووزير الذكاء الاصطناعي والتنمية الرقمية في جمهورية كازاخستان، ومعالي سعيد الهاجري، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، والسيد جاكوب هيلبيرغ، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية، والسيد سيفيرينو س. رودولفو، وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون تطوير الصناعة في جمهورية الفلبين، والسيد تشنغ كاي فونغ، الأمين العام لوزارة التنمية الرقمية والمعلومات في سنغافورة، والسيد ديفيد كوبلي، المدير الأول لسلاسل الإمداد العالمية في البيت الأبيض، والسيد بن بلاك، الرئيس التنفيذي لمؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية. وبحثت اللقاءات سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات ومناقشة الفرص في مجال الذكاء الاصطناعي، وتيسير التبادل التجاري، ودعم الشراكات بين مجتمعات الأعمال، بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة. كما التقى سعادته عدداً من ممثلي الشركات العالمية، حيث جرى استعراض الفرص الاستثمارية التي توفرها دولة قطر، وبحث فرص التعاون في القطاعات ذات الأولوية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، والاقتصاد الرقمي، وسلاسل الإمداد.

التجارة تضبط مخالفات لحقوق البث والملكية الفكرية

❖ الدوحة - الشرق

نفذت وزارة التجارة والصناعة جولات تفتيشية مكثفة في مختلف مناطق الدولة، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الامتثال لأحكام قوانين الملكية الفكرية وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، والتأكد من التزام المنشآت التجارية بالأنظمة والتشريعات ذات الصلة. وقد أسفرت الجولات التفتيشية عن رصد عدد من المخالفات تمثلت في عرض ونقل المصنفات السمعية والبصرية للجمهور دون الحصول على التصاريح أو الموافقات اللازمة من أصحاب الحقوق.

وتؤكد الوزارة أن احترام حقوق البث والملكية الفكرية يمثل مسؤولية مشتركة تسهم في حماية الحقوق المشروعة لأصحابها، وتعزز بيئة تجارية وثقافية قائمة على احترام الأنظمة ودعم الإبداع والابتكار.

الأوضاع المالية ما تزال داعمة للنشاط الاقتصادي.. QNB:

توقعات باستمرار بنك اليابان في تشديد سياسته النقدية

❖ الدوحة - الشرق

رجح بنك قطر الوطني QNB أن يواصل بنك اليابان المركزي في تشديد سياسته النقدية في الأرباع القادمة في ظل استمرار ضغوط التضخم وتوقعات ارتفاع نسبه، لافتا إلى أن صناع القرار يواجهون تحديات متزايدة بفعل الصدمات الخارجية وتقلبات أسعار الصرف.

وأوضح البنك في تقريره الأسبوعي أن مستويات الفائدة الحالية لا تزال قريبة من الحد الأدنى لنطاق سعر الفائدة المحايد، ما يعني أن الأوضاع النقدية ما تزال داعمة للنشاط الاقتصادي.

وفي المقابل، تشير تقديرات الأسواق المالية والمحللين إلى استمرار دورة الرفع التدريجي، مع إمكانية وصول سعر الفائدة إلى نحو 1.5 بالمائة على المدى المتوسط، في ظل ميل ميزان المخاطر نحو مزيد من التشديد. ولفت التقرير إلى أن بنك اليابان رفع سعر الفائدة الرسمي الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 1 بالمائة في 16 يونيو 2026، وهو أعلى مستوى منذ عام 1995، في خطوة تعكس استمرار التحول التدريجي بعيدا عن سياسات التيسير النقدي الاستثنائية التي طبعت معظم العقود الثلاثة الماضية. وذكر أن هذه الخطوة جاءت في أعقاب مسار تطبيع السياسة النقدية الذي بدأ مطلع عام 2024، عندما أنهى بنك اليابان سياسة أسعار الفائدة السلبية وشرع في سلسلة من الزيادات التدريجية إذ يتحول الاهتمام الآن إلى مدى إمكانية استمرار دورة التطبيع خلال الفترة المقبلة. ويرى بنك قطر الوطني أن دورة التشديد النقدي تعكس تحولا جوهريا في ديناميكيات التضخم في اليابان، إذ واجه بنك اليابان خلال معظم العقد الماضي صعوبة في تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ 2 بالمائة رغم الإبقاء على التيسير الفائق للأوضاع النقدية.

وفي هذا الإطار، تناول التقرير ثلاثة عوامل رئيسية يُتوقع أن ترسم مسار السياسة النقدية في اليابان، تتمثل في التحول من بيئة التضخم المنخفض التي سادت لفترة طويلة، وتأثير الصدمات الخارجية وتقلبات سعر الصرف على مستويات الأسعار، إضافة إلى مدى الحاجة إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة للوصول إلى المستوى المحايد. وفي ما يتعلق بالعامل الأول، أوضح التقرير أن انتقال اليابان إلى بيئة تتسم باستمرار ارتفاع معدلات التضخم من شأنه أن يعزز مبررات مواصلة تطبيع السياسة النقدية.

مقال

د. حامد أحمد المرواني

التمويل العقاري.. متى يكون قراراً ذكياً ومتى يصبح عبئاً؟

مع ارتفاع أسعار العقارات وتزايد الاعتماد على التمويل العقاري، أصبح قرار التمويل من أهم القرارات المالية التي يتخذها كثير من الأسر والمستثمرين.

وخلال السنوات الماضية سمعت رأيين متناقضين يتكرران كثيراً.

الأول يقول: لا تشترِ عقاراً بالتمويل أبداً.

والثاني يقول: احصل على أكبر تمويل ممكن، فالعقار سيدفع التمويل عنك.

والحقيقة أن كلا الرأيين قد يكون خاطئاً.

فالتمويل العقاري ليس خيراً مطلقاً ولا شراً مطلقاً، بل هو أداة مالية. وقد يساعدك على بناء الثروة إذا استخدمته بحكمة، وقد يتحول إلى عبء طويل الأمد إذا استخدمته بلا حساب.

في السوق القطري يواجه كثير من المستثمرين قراراً مهماً عند شراء عقار استثماري: هل أدفع كامل قيمة العقار من مالي الخاص أم أستخدم جزءاً من التمويل البنكي؟

لنفترض أن لديك 5 ملايين ريال.

أمامك خياران: إما شراء عقار بالمبلغ كاملاً، أو دفع 2.5 مليون ريال واستخدام تمويل بقيمة 2.5 مليون ريال.

في الحالة الأولى تكون المخاطر أقل لأنك لا تتحمل التزامات تمويلية، لكن معظم أموالك ستكون مجمدة داخل العقار.

ويعتقد كثير من الناس أن شراء العقار نقداً هو الخيار الأكثر أماناً في جميع الأحوال. ورغم أن تجنب التمويل يقلل المخاطر المالية، فإن بعض المستثمرين المحترفين يرون أن تجميد كامل السيولة في أصل واحد قد يكون نوعاً آخر من المخاطرة.

فالمستثمر الذي يضع جميع أمواله في عقار واحد قد يجد نفسه غير قادر على الاستفادة من فرصة استثمارية أخرى، أو مضطراً لبيع العقار في وقت غير مناسب إذا احتاج إلى السيولة.

ولهذا فإن الهدف ليس تجنب التمويل بأي ثمن، ولا الحصول على أكبر تمويل ممكن، بل تحقيق التوازن بين الأمان المالي والمرونة الاستثمارية.

أما في الحالة الثانية فستحتفظ بنصف أموالك، مما يمنحك مرونة أكبر لمواجهة الطوارئ أو استغلال فرص استثمارية أخرى.

وفي أحيان كثيرة لا يكون التمويل وسيلة لشراء عقار أكبر، بل وسيلة للاحتفاظ بسيولة يمكن أن يحتاجها المستثمر لفرص أخرى أو لمواجهة ظروف غير متوقعة.

فالحفاظ على قدر مناسب من السيولة قد يكون بنفس أهمية تحقيق عائد جيد. هنا تظهر فكرة الرافعة المالية (Leverage)، وهي استخدام الأموال المقترضة لتحسين كفاءة استثمار رأس المال.

ولنفترض أن العقار يحقق دخلاً سنوياً صافياً قدره 300 ألف ريال، أي بعائد يبلغ 6% من قيمة العقار.

وإذا كانت تكلفة التمويل نحو 100 ألف ريال سنوياً، فسيتبقى لك 200 ألف ريال بعد تكلفة التمويل.

باحث اقتصادي

(شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت (ش.م.ع.ق
(إعلان طرح مناقصات عامة)

تعلن لجنة المناقصات والمزايدات في الشركة عن طرح المناقصتين العامتين الآتيتين:

رقم المناقصة	الموضوع	رسم المناقصة	التأمين الإبتدائي	تاريخ وموعد الإقفال
عامة (2026/07)	توريد المياه صالحة للشرب، بمعدل توريد يومي كمية تقديرية 240,000 جالون/ يومياً، إلى مواقع الشركة في أم باب، دولة قطر، وفقاً لأحكام وشروط العقد. وطبقاً للمواصفات والشروط الفنية وشروط التعاقد المنصوص عليها بكراسة الشروط المواصفات العامة الخاصة بطرح هذه المناقصة.	=/1.000 ر.ق (الف ريال قطري) غير قابل للرد.	=/ 75,000 ر.ق (خمسة وسبعون ألف ريال قطري)، على أن يكون ساري الصلاحية لمدة 120 يوماً من تاريخ الإقفال.	الأثنين الموافق: 2026/07/13م حتى الساعة 12 الثانية عشرة ظهراً
عامة (2026/08)	تزويد الشركة بخدمات أمن لحراسة المنشآت الصناعية والخدمية في المواقع المختلفة لمدة سنة ميلادية واحدة، وفقاً لأحكام وشروط العقد. وطبقاً للمواصفات والشروط الفنية وشروط التعاقد المنصوص عليها بكراسة الشروط المواصفات العامة الخاصة بطرح هذه المناقصة.	=/1.000 ر.ق (الف ريال قطري) غير قابل للرد.	=/50,000 ر.ق (خمسون ألف ريال قطري) على ان يكون ساري الصلاحية لمدة 120 يوماً من تاريخ الإقفال.	الأثنين الموافق: 2026/07/13م حتى الساعة 12 الثانية عشرة ظهراً

- على الجهات الراغبة بالإشتراك في أي من المناقصتين والحصول علي كراسة الشروط والمواصفات العامة، تحويل أو إيداع رسم الإشتراك الموضح اعلاه لكل مناقصة بشكل منفصل، وذلك في حساب الشركة لدى البنك التجاري - قطر:
- حساب رقم 1 0100 2105 4010 0000 0000 QA73 CBQA للريال القطري.

وإرسال صورة من ايصال السداد/التحويل علي البريد الإلكتروني المخصص لأمانة اللجنة: tpc@qatarcement.com، علي أن يتم كتابة بوضوح علي الايصال رقم وموضوع المناقصة. إضافة إلي أرسال خطاب إبداء الإهتمام في الإشتراك على الورق المروس لهذه الجهة، ونسخة من السجل التجاري وبطاقة قيد المنشأة ساريتا الصلاحية.

- يُقدم العطاء لكل مناقصة بشكل منفصل، مصحوبا بالتأمين المؤقت (الإبتدائي) مكفولاً بخطاب ضمان مصرفي أو شيك مدير معتمد من أحد البنوك العاملة في قطر، وذلك كتأمين مؤقت وتكون قيمته ومدة صلاحيته وفقاً لما هو محدد أعلاه لكل مناقصة، كما يلتزم صاحب العطاء الفائز بالمناقصة بتقديم كفالة إنجاز مصرفية (ضمان نهائي)، وفقاً لما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات العامة لكل مناقصة.
- يجب أن يكون العطاء لكل مناقصة ساري الصلاحية لمدة 90 (تسعون) يوماً، تبدأ من تاريخ الإقفال، ونافذ المفعول، وغير جائز الرجوع فيه خلال هذه المدة.
- يُسلم العطاء الخاص بكل مناقصة، لأمانة لجنة المناقصات والمزايدات، بمقرها الكائن: بمكاتب الشركة الرئيسية، «برج مارينا - الطابق 23»، منطقة مارينا، مدينة لوسيل. على أن يقدم العطاء لكل مناقصة بشكل منفصل داخل مظروف خارجي يحوي (3) مظاريف، عبارة عن (1- مظروف التأمين الابتدائي. 2- المظروف الفني. 3- المظروف المالي.)، وتغلق جميع المظاريف، ويكتب علي واجهتها أسم ورقم المناقصة وتاريخ إقفالها، وسيتم إيداع العطاء بعد إستلامه بصندوق حفظ العطاءات المخصص لكل مناقصة.
- العطاء الذي يُسلم بعد التاريخ والوقت المحددين للإقفال لكل مناقصة، أو بدون التأمين الإبتدائي سيكون عُرضة لإستبعاده من المناقصة.
- للشركة الحق في إلغاء أي من المناقصتين في أي مرحلة من مراحلها، دون إبداء أسباب لذلك، أو تجزئة الترسية لأي من المناقصتين على أكثر من مناقص، وكل مناقص يعتبر موافقاً مسبقاً على إسناد تنفيذ جزء من الخدمات المطلوبة لكل مناقصة، وبنفس الأسعار الواردة بعطائه المقدم بكل مناقصة.
- ترسل الإستفسارات الخاصة بكل مناقصة بشكل منفصل، كتابةً من الجهات التي سجلت إشتراكها، علي صندوق البريد الإلكتروني: tpc@qatarcement.com، وذلك قبل 7 (سبعة أيام) من التاريخ المحدد لإقفال المناقصة، ولا يلتفت للإستفسارات التي ترد بالمخالفة لما تقدم.

أمانة لجنة المناقصات والمزايدات
المبنى الاداري بمصانع الأسمنت في أم باب
ت: 40426042 (00974) - 40426049 (00974)